

محاكمات «دعم فلسطين» تواصل تجديد الحبس



الأربعاء 28 يناير 2026 م

شهدت محكمة جنح الإرهاب خلال اليومين الماضيين جلسات نظر وتجدد حبس لعشرات المتهمين المحبوسين على ذمة قضايا مرتبطة بدعم القضية الفلسطينية، وسط انتقادات حادة لتوسيع نطاق الاتهامات، واستمرار الحبس الاحتياطي لفترات تجاوز بعضها الحد الأقصى المنصوص عليه قانوناً

وأوضح المحامي نبيل الجنادي، عبر منشور على صفحته الرسمية بموقع «فيسبوك»، أن المحكمة قررت تجديد حبس جميع المتهمين لمدة 45 يوماً، رغم اختلاف الواقع المنسوبة إليهم، والتي تراوحت - بحسب قوله - بين المشاركة في تظاهرات سلمية، وتعليق لافتات تحمل عبارات دعم لفلسطين، وكتابة شعارات على الجدران، أو حتى مجرد السعي للانضمام إلى قافلة بزيارة لفك الحصار

تظاهرات بدعة رسمية ثم اتهام بالإرهاب

ويشير الجنادي إلى أن من بين المتهمين أشخاصاً شاركوا في تظاهرات يوم 20 أكتوبر 2023، وهي تظاهرات جاءت - بحسب روايات متعددة - بدعة رسمية للتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني ورغم ذلك، وجهت إليهم لاحقاً تهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية، وهي التهمة ذاتها التي طالت جميع المتهمين في هذه القضايا، بغض النظر عن طبيعة الأفعال المنسوبة لكل منهم

مدد حبس تجاوز السقف القانوني

أخطر ما ورد في إفادة المحامي، بحسب متابعين، هو التأكيد على أن مدة الحبس الاحتياطي لبعض المتهمين تخطّت العاشر، وهي المدة القصوى للحبس الاحتياطي وفقاً للقانون المصري في الجنح، فيما يقع آخرون خلف القضبان منذ أكثر من عام دون إحالتهم للمحكمة أو صدور أحكام نهائية بحقهم

وبعيد هذا الواقع إلى الواجهة نقاشاً قانونياً واسعاً حول حدود الحبس الاحتياطي، واستخدامه كإجراء استثنائي ينبغي أن يُقيّد بضمانات صارمة، لا أن يتّحّل - بحسب انتقادات حقوقية - إلى عقوبة ممتدّة تُفرض قبل الإدانة

طلاب وأسر بلا عائل

ولم تتوقف تداعيات هذه القضايا عند حدود القانون، بل امتدت إلى الآثار الاجتماعية والإنسانية فبحسب الجنادي، تضم قائمة المحتجزين طلاباً يواجهون خطر ضياع مستقبളهم الدراسي، إضافة إلى رجال كانوا المصدر الوحيد للدخل لأسرهم، ما أدى إلى أوضاع معيشية صعبة لعائلاتهم كما تضم القضايا كبار سن حذر المحامي من أن استمرار احتجازهم يشكل خطراً حقيقياً على حياتهم في ظل أوضاع الاحتجاز

طالبات بالإفراج ووقف التوسيع في الاتهامات

في ختام منشوره، أطلق المحامي نبيل الجنادي نداء واضحاً للإفراج عن المحتجزين، مؤكداً أن هؤلاء يستحقون الحرية، وأن استمرار حبسهم لا يحقق العدالة، بل يفاقم الأزمات الإنسانية والقانونية ورفع الجنادي شعاراً بات يتّレد على السنة كثرين: «الحرية لسجناء دعم القضية الفلسطينية».